

فُرَقَ الحَاجزَ غَيرَ  
المَرئيِّ السِّياسِىِّ  
تعزيز مشاركة النساء  
السياسية في لبنان

فرق الحاجز غير  
المرئي السياسي  
تعزير مشاركة النساء  
السياسية في لبنان

## مقدّمة

لقد مرّ أكثر من ستّين عاماً منذ أن اكتسبت المرأة في لبنان الحقّ في الانتخاب في العام 1953<sup>1</sup>، لكن لم يتجاوز عدد النساء اللواتي فُزن في آخر انتخاباتٍ نيابيةٍ لبنانيةٍ ستّ نساء من أصل 128 نائباً، وهي الانتخابات التي جرت في السادس من شهر أيار/مايو 2018، ويشكّلن نسبةً صاعقةً بلغت 4,6 بالمئة<sup>2</sup>. على نحوٍ مماثل، ذُكر بأنّ نسبة النساء في المواقع الوزارية كانت 3,4 بالمئة<sup>3</sup>. في العام 2017، احتلّ لبنان المرتبة 137 بين 144 بلداً. والمرتبة 11 بين 14 بلداً عربياً. في مؤسّر الفجوة بين الجنسين<sup>4</sup>. تظهر هذه الأرقام والمؤشّرات أنّ السياسة اللبنانية تواصل كونها عالماً ذكورياً متحيّزاً ضدّ المرأة، تمثيل النساء فيه ناقص.

عموماً، نُسب عدم قدرة المرأة على اختراق الحاجز غير المرئيّ السياسي في لبنان إلى عوامل بنيوية كئيّة، بما فيها النظام اللبناني الطائفي<sup>5</sup>، وتفشّي النزعة العائلية السياسية<sup>6</sup> والزبائنية، ونجد نظام الزعامة بوصفه أحد آلياتها<sup>7</sup>. ويمكن المجادلة في أنّ هذه العوامل الثلاثة تساهم معاً في توسيع الفجوة بين الجنسين بطريقتين. أوّلاً، إنّها تعيق تشكيل برامج الرعاية الاجتماعية التي ترعاها الدولة، وتعزّز دور الجهات الفاعلة الخاصّة والأحزاب الطائفيّة في توفير الرعاية الاجتماعية<sup>8</sup>. إنّ توزيع الأحزاب الطائفيّة للمنافع الاجتماعية في لبنان محدّد بحساباتها الخاصّة بالاعتبارات الانتخابية وقدرتها على الحشد<sup>9</sup>. وتقلّص الأنماط غير المنتظمة للحماية الاجتماعية من

### شكر وتقدير

تمّ تطوير موجز السياسات هذا بالاستناد إلى تقرير معقّي بعنوان: "بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالة من لبنان"، بالإضافة إلى مناقشات وأفكارٍ جمعت أثناء ورشة عملي تشاورية أقيمت في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتميّزت بمشاركة النساء اللواتي شاركن في البحث، بالإضافة إلى ناشطات وممثّلات عن منطّعات المجتمع المدني وأكاديميات.

### فريق العمل:

#### باحثات ومستشارات دعم لبنان

سارة المصري ومنال زعيتر

#### منسّقة البحث والبرنامج

أمريشا جاغاناثسنع

#### مديرة المنشورات

ليا يمين

#### مديرة

د. ماري نويل أبي ياغي

#### ترجمة

رندة بعث

#### تخطيط وتصميم

ميرنا حمادة

تعبّر وجهات النظر الواردة في هذه المطبوعة عن آراء أصحابها وحدهم ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مركز دعم لبنان أو شركائه.

دعم لبنان © بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

لا يجوز نسخ أيّ جزء من هذه المطبوعة أو توزيعها أو نقلها بأيّ شكل أو وسيلة، وهذا يتضمّن النسخ الضوئي أو التسجيل بالوسائل الميكانيكية أو الإلكترونيّة، من دون إذن خطّي من الناشر. إلّا في حال الاقتباس الموجز أو الإشارة المرجعية في المقالات والمجلات والمنشورات النقدية، وفي الاستخدامات الأخرى غير التجارية المجازة بموجب قانون حقوق النشر.

- 1 انظر: دعم لبنان، "إنجازات المرأة في لبنان"، موقع **بوابة المعرفة للمجتمع المدني**، نيسان/أبريل ٢٠١٧.
- 2 انظر: "لبنان ينتخب ست نساء للمجلس النيابي"، موقع **ذا ديلي ستار**، ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، متاح على الرابط: <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-Elections/2018/May-09/448633-lebanon-elects-six-women-to-parliament.ashx> [آخر دخول بتاريخ ٤ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٨].
- 3 انظر: "لبنان . نسبة النساء على مستوى المواقع الوزارية"، موقع **اقتصادات التداول**، متاح على الرابط: <https://tradingeconomics.com/lebanon/proportion-of-women-in-ministerial-level-positions-percent-wb-data.html> [آخر دخول بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨].
- 4 يقيس مؤسّر الفجوة بين الجنسين المساواة بين الجنسين عبر العالم استناداً إلى مشعراتٍ متباينة، بما فيها معدّلات المشاركة الاقتصادية وفرص العمل والحصول على التعليم والحصول على الرعاية الصحية والإنجاز السياسي. انظر: "لبنان يملأ قرابة ٦٠ بالمئة من الفجوة الجندرية لكنّه يتراجع عن العام ٢٠١٦"، **النهار**، الموقع الإلكتروني، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2MfPBkV-2016> [آخر دخول بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨].
- 5 تكوّست الطائفيّة في السياسة اللبنانية كنتيجةٍ لالتّفاق الطائف (١٩٨٩) الذي نصّ على تقسيم متساوٍ لمقاعد البرلمان بين المسيحيين والمسلمين، وعلى توزيع نسبيّ بين مذاهبهم. انظر: إليزابيت بيكار، "هل النظام الدستوري قابلٌ للإصلاح؟" موقع **معهد أبحاث ودراسات العالم العربي والإسلامي**، ٢٠١٥، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2P8ZiPW> [آخر دخول بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨].
- 6 فسّر الباحثون الدور المزدوج للعائلية السياسية في السياسة اللبنانية، حيث يعتمد المواطنون على عائلاتهم وروابط قراباتهم للحصول على الخدمات والاستمتاع بالمزايا التي تقدّمها الدولة من جانب، ويعتمد الزعماء السياسيون من جانبٍ آخر على الروابط العائلية لترسيخ الولاء لهم. انظر: سعاد جوزيف، "النسوية السياسية في لبنان" **حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية**، النسوية السياسية في لبنان، المجلد ٣٦ (١)، ٢٠١١، صفحة ١٥٠-١٦٣.
- 7 تستند الزبائنية في لبنان إلى الزعيم (جمعها زعماء) الذي يكون عادةً شخصاً ذا نفوذٍ وسلطةٍ اكتسبهما من خلال العائلة والانتماء الطائفي، ويقدم خدماتٍ مقابل الولاء. انظر: نزار حمزة، "الزبائنية، لبنان: الجذور والاتجاهات"، **دراسات الشرق الأوسط**، المجلد ٣٧ (٣)، ٢٠٠١، صفحة ١٧٠-١٧١، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2B81La9> [آخر دخول بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨].
- ٨ على الرغم من وجوب أن تكون الدولة المصدر الأوّلي لتقديم الخدمات الاجتماعية عبر برامج الرعاية الاجتماعية الخاصّة بها، إلّا أنّ الدول "الضعيفة" كـلبنان تقسح المجال للفاعلين غير الحكوميين، بمن فيهم الفاعلون الخواصّ والأحزاب المذهبية، لتقديم المنافع الاجتماعية، وهذه الديناميكيات تعزّز الانقسام والتجزؤ الاجتماعي على طول الخطوط المذهبية. انظر: ميلاني كاميت وسوكريتي إيسار، "زبائنية القرميد وقذائف الهاون: الطائفيّة ومنطق تقديم الرعاية الاجتماعية في لبنان"، **السياسة العالمية**، المجلد ٦٢ (٣)، ٢٠١٠، ص. ٣٨١-٤٢١.
- ٩ يمكن أن يكون التحشيد عنيفاً، كما يحدث في الاحتجاجات والاعتصامات، عبر تنظيم الميليشيات على سبيل المثال. انظر: ميلاني كاميت وسوكريتي إيسار، **مرجع سابق**، ٢٠١٠، ص. ٣٨٣-٣٨٥.

احتمالات مشاركة المرأة في السياسة، ولاسيما عندما تواصل العمل بشروطٍ هَشَّةٍ وترغم على ترك عملها من أجل مسؤولياتها في رعاية الأطفال<sup>١٠</sup>.

ثانياً، تحول العلاقات الزبائنية المقامة على طول الخطوط النسبية الأبوية والمذهبية دون تجديد النخبة السياسية<sup>١١</sup>، وتمنع بالتالي دخول المرأة إلى المجال السياسي (باستثناء بعض النساء اللواتي ينتمين إلى عائلاتٍ سياسية، يسمح وجود قرابةٍ ذكوريةٍ فيها بصعودهنّ إلى السلطة).

إضافةً إلى ذلك، تواصل السلطات الدينية تحكّمها بقوانين الأحوال الشخصية، فتنظّم شؤوناً كالزواج والطلاق والوصاية الأمومية، وتجعل الرجال في كثيرٍ من الأحيان قوامين على النساء<sup>١٢</sup>. تقترح دراساتٌ أخرى تفسيراتٍ ثقافية لنقص تمثيل النساء<sup>١٣</sup>، ولاسيما المعايير الاجتماعية البطريركية التي تحكم المجتمع اللبناني وتقيّد المرأة بأدوارها الأكثر "تقليدية"<sup>١٤</sup>. وفي حين أنّ هذه التفسيرات تقدّم رؤى متعمّقة في البنى على المستوى الكلي، فهي تفشل في تسليط الضوء على تجارب المرأة الشخصية لهذه البنى ضمن المؤسّسات السياسية.

لمعالجة هذه الثغرة ومن أجل مزيدٍ من الكشف عن العناصر الكامنة التي تعيق مشاركة المرأة السياسية في لبنان على المستويين الدستوري (المتوسط) والفردى (الجزئي)، أجرى مركز دعم لبنان ونشر دراسةً متجدّرةً وتشاركيةً بعنوان "بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالة من لبنان"<sup>١٥</sup>. تفحصت الدراسة أربعة كياناتٍ في لبنان: حزباً سياسياً (القوات اللبنانية) وحركةً اجتماعية ("طلعت ربحتكم") ونقابةً (نقابة المعلمين) ومنظمة مجتمع مدني (الاتحاد اللبناني للأشخاص ذو إعاقات جسدية)<sup>١٦</sup>. عبر مراجعة الوثائق الرسمية الخاصّة بهذه البنى والخطاب العام والممارسات، وكذلك التجارب والتحدّيات الخاصّة بالنساء المنخرطات في هذه الكيانات، حلّت الدراسة العراقيل التي تعيق ممارسة النساء السياسية الكاملة. وبذلك، استخدم البحث منهجية دراسة الحالة باستخدام مقابلاتٍ شبه منظمّة (٣٥) ومجموعات مناقشة (٧) من أجل جمع البيانات بين تموز/يوليو ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٠ وفق منظّمة العمل الدولية (ILO)، تبلغ نسبة النساء في القطاع غير النظامي بلبنان ٥٧ بالمئة. انظر: منظمة العمل الدولية، "النهوض بتوظيف المرأة في لبنان: منظّمة العمل الدولية قيد العمل"، من دون تاريخ، متاح على الرابط: [https://www.ilo.org/beirut/information-resources/factsheets/WCMS\\_438671/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/beirut/information-resources/factsheets/WCMS_438671/lang--en/index.htm) [آخر دخول بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨]. من أجل المزيد عن النتائج الجندرية للسياسات الاجتماعية، انظر: سيسيليا لوتربيل وكارولين موسير، "الجندر والحماية الاجتماعية"، موقع **ODI.org**، ٢٠٠٤، متاح على الرابط: <https://www.odi.org/sites/odi.org/publications-opinion-files/1686.pdf> uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/1686.pdf [آخر دخول بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨].

١١ انظر: ثيوت جولين، "المواطنة والهجرة والديمقراطية الطائفية في لبنان"، **الحوكمة والقانون في الشرق الأوسط**، المجلد ٦، ٢٠١٤، صفحة ٢٥٥.

١٢ انظر: صوفيا سعادة، "المرأة في السياسة اللبنانية: الأسباب الكامنة وراء نقص تمثيل المرأة في السياسة اللبنانية"، **إنترناشيونال ألرت**، ٢٠١١، صفحة ١٤، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2B823xL> [آخر دخول بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨].

١٣ انظر: بيبا نوريس ورونالد إنغلهارت، "العوائق الثقافية للتمثيل المتساوي"، **مجلة الديمقراطية**، المجلد ١٢ (٣)، ٢٠٠١، صفحة ١٢٩-١٣١.

١٤ انظر: فيكتوريا لويز ستاماديانو، وجهات النظر الشابات في الأحزاب السياسية حول المرأة والسياسة في لبنان، "إنترناشيونال ألرت"، ٢٠١١، صفحة ٢٦، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2B823xL> [آخر دخول بتاريخ ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨].

١٥ انظر: منار زعيتر وسارة المصري، "مشاركة المرأة السياسية: الإقصاء وإعادة إنتاج الأدوار الاجتماعية، دراسات حالة من لبنان"، دعم لبنان، **بوابة المعرفة للمجتمع المدني**، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط: <https://civilsociety-centre.org/node/52394> [آخر دخول بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨].

١٦ من أجل الأساس المنطقي الكامل المتعلّق بانتقاء دراسات الحالة هذه، انظر: منار زعيتر وسارة المصري، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٨.

استناداً إلى هذه الدراسة، الهدف من موجز السياسات المعروض هنا مزدوج. فهو أوّلًا يعرض النتائج الرئيسية للدراسة، وثانياً يقترح توصياتٍ عمليةً للفاعلين على المستوى الكليّ (الحكومة اللبنانية، النخبة السياسية) والمستوى المتوسّط (المجتمع المدني المحليّ والدوليّ الأوسع في لبنان؛ منظمات المجتمع المدني؛ الحركات؛ النقابات) والمستوى الجزئيّ (تجارب النساء الفردية)، للمساعدة في التصدّي للعوائق التي تواجهها المرأة.

## العوائق التي تعرقل المشاركة السياسية للمرأة: التمييز والإقصاء والإبعاد

أظهرت الدراسة أنّ ثلاثاً من البنى السياسية المختارة - حزب القوات اللبنانية وحركة "طلعت ربحتكم" ونقابة المعلمين - غير مرّجةً عموماً بالنساء في ما يخصّ تسهيل وصولهنّ إلى الأدوار القيادية.

أثناء الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)، كان معظم النساء اللواتي انتسبن إلى القوَّات اللبنانية مقبّياتٍ بدوري ربة المنزل وتقديم الرعاية ضمن الأدوار التقليدية للمرأة. تضمّنت المسؤوليات التي تولّيتها الطبخ وتقديم الإسعافات الأوّلية وإدارة مراكز رعاية الأطفال<sup>١٧</sup>. وعلى الرغم من تزايد أهمّية الأدوار للبعض، فإنّ بعض شخصيات نساء القوات اللبنانية احتلن مواقع تتعلّق بالأمن<sup>١٨</sup> والتنظيم المباشر للحركات عندما أصبحت الحركة السياسية التابعة للحزب محظورةً (١٩٩٤-٢٠٠٥)، فإنّ المرأة الوحيدة التي شاركت في قيادة الحزب كانت ستريدا جعجع، زوجة قائد الحزب سمير جعجع. وهذا يبرز دور الروابط السياسية العائلية وعلاقات القرى في تسهيل صعود النساء المترجّجات من رجالٍ سياسيين إلى مواقع قيادية.

حتى بعد أن تأسست القوات اللبنانية كحزبٍ رسمي ذي برنامجٍ سياسي في العام ٢٠١٢، بقيت فرص حصول النساء على مواقع قيادية فيه محدودة. على سبيل المثال، يحتلّ الرجال معظم المواقع على مستوى القواعد من قبيل "مسؤول مركز" أو "مسؤول منطقة" في مكاتب الحزب في أرجاء لبنان، فقيادة الحزب تفضّلهم استناداً إلى قدرتهم المزعومة على تحصيل أصواتٍ أكثر، ولاسيما أثناء المواسم الانتخابية<sup>١٩</sup>. إضافةً إلى ذلك، تعتمد تسمية النساء في الانتخابات على تحالفات الحزب الانتخابية والمذهبية، ما أدّى إلى تسمية الحزب لمرشّحين كانوا قريبين من الفوز بالمقاعد البرلمانية؛ في معظم الحالات، هؤلاء المرشّحون رجال<sup>٢٠</sup>.

**"إذا أثبتت امرأة ما وجودها على الأرض، فسوف يضمن الحكيم تسميتها في موقع قيادي"**  
**ممثّلة عن القوات اللبنانية في الاجتماع التشاوري، بيروت، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.**

على وجه العموم، ومن منظورٍ خارجي، تبدو القوَّات اللبنانية تقدّميةً من حيث المساواة بين الجنسين، نظراً لأنّ لديهم امرأةً عضواً في البرلمان، وقدموا عدّة مرشّحاتٍ أثناء انتخابات العام ٢٠١٨ النيابية، ولأنّ امرأةً تحتلّ منصب

١٧ مجموعة مناقشة أقامها فريق البحث مع عددٍ من عضوات حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨.

١٨ تضمّنت المواقع المتعلّقة بالأمن أدواراً قتاليةً للنساء اللواتي تدرّبن كجزءٍ من وحدات "النظاميات". وتضمّنت أدواراً تنظيميةً أخرى لعبتها النساء أثناء هذه الفترة تنظيم النشاط الطلابي في الجامعات.

١٩ منار زعيتر وسارة المصري، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٨.

٢٠ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤولٍ حزبي في القوَّات اللبنانية، طبرجا، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٧.

الأمين العام. علاوة على ذلك، تدافع القوّات اللبنانية علناً عن إجراء إصلاحاتٍ تشريعيةٍ تتعلّق بحقوق المرأة، بما في ذلك تعديل المادّتين 0٠٣ و0٠٤ من قانون العقوبات اللبناني بخصوص الاغتصاب الزوجي، وتدعم مشروع قانونٍ ضدّ تزويج الأطفال والطفلات. في الوقت عينه، يبدو الخطّ السياسي للحزب كأنّه يقوّض بوضوحٍ إصلاحاتٍ أخرى، كإصلاح قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الجنسية. إضافةً إلى ذلك، ليس للقوّات اللبنانية موقفٌ واضحٌ حول تطبيق مبدأ الحصص النسائية<sup>٢١</sup>، ما يُظهر عدم التجانس المتأصل في موقف الحزب من قضايا المرأة.

هذا التنافر ملموسٌ أيضاً عبر تحدّياتٍ أخرى تواجهها النساء المنخرطات في حزب القوّات اللبنانية. ففي حين يحاولن الموازنة بين واجباتهنّ المنزلية ونشاطاتهنّ السياسية، تجد بعض النساء أنفسهنّ أمام الاختيار بين أعبائهنّ العائلية (بما في ذلك رعاية الأطفال) والتزامهنّ بحضور الاجتماعات الحزبية التي عادةً ما تنعقد في ساعات متأخرةٍ وتدوم وقتاً طويلاً.

لقد نظرنا إلى نمطٍ آخر من المنظّمات، فأردنا قياس ما إن كانت الحركات الاجتماعية تقدّم بيئةً أكثر ملاءمةً لمشاركة المرأة. وقد تركّز اهتمامنا على إحدى آخر حركات الاحتجاج في لبنان: "طلعت ربحكم". تبنت هذه المجموعة نموذجاً أفقياً للتنظيم بهدف السماح بقيادةٍ وتمثيلٍ تشاركيين، ولتجنّب تحدّيات التراتبية التي تحصر صنع القرار بقلّةٍ محدودة<sup>٢٢</sup>. غير أنّ ديناميات السلطة ضمن المجموعة أدّت إلى استبعاد الشباب، ولاسيّما الشابات، على غرار البنى الأفقية التي درّست سابقاً<sup>٢٣</sup> وفي مواقعٍ أخرى<sup>٢٤</sup>. هكذا يبدو أنّ النموذج الأفقي المتبنّي فشل في تحقيق أهدافه العريضة في مشاركةٍ أوسع وأكثر شمولاً<sup>٢٥</sup>: سيطر الرجال الذين لديهم تجارب التزامٍ سياسيٍّ سابقٍ على صنع القرار ضمن الجماعة. وقد تفاقم هذا الميل عندما انضمت شخصياتٌ سياسيةٌ وممثّلون عن الأحزاب إلى الحملة، حيث هيمنوا على النقاش في السجلات وقاطعوا مداخلات النساء واستخفّوا بمداخلاتهنّ وشكاويهنّ<sup>٢٦</sup>.

## “كان من الضروريّ صرف النظر عن قضايا وحوادث التحرّش الجنسي لأننا خشنا من أنّها ستهدّد الحركة ككلّ وتخيف الناس من التحرك والانضمام إلى الحركة”.

ممثلة في “طلعت ربحكم” في اللقاء التشاوري، بيروت، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

تحتاج هذه القضايا إلى معالجةٍ على مستوىٍ هيكلي، وليس على مستوىٍ شخصيٍّ غير رسمي. ففي حين أنّ النساء في الحملة قد لعبن أدواراً ملموسةً في نقل البيانات الإعلامية<sup>٢٧</sup> وفي مواجهة قوّات الأمن أثناء

٢١ مجموعة مناقشة أقامها فريق البحث مع عددٍ من الحزبيات في القوّات اللبنانية، بيروت، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨.

٢٢ من أجل مزيدٍ عن الأفقية، انظر: توما بينسكي وآخرون، “من الشوارع والساحات إلى دراسات الحركة الاجتماعية: ما الذي تعلّمناه؟”، **السوسيولوجيا الراهنة**، المجلد ٦١ (٤)، ٢٠١٣، صفحة ٥٤٩.

٢٣ انظر: ماري نويل أبي ياغي، **العولمة البديلة في لبنان: نخالية عابرة. منطقي الالتزام وإعادة تشكيل الفضاء النضالي (اليساري) في لبنان**، جامعة السوربون بانتيون، باريس، ١، دكتوراه في العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٢٤ انظر: جو فريمان، **طغيان اللاهيكليّة**، ليدز، ليدز: المنظمة النسائية للفوضويات الثورات، ١٩٧٠، متاح على الرابط: <http://www.jofreeman.com/joreen/tyranny.htm> [آخر دخول بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨].

٢٥ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة سابقة في “طلعت ربحكم”، بيروت، ٢٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٧.

٢٦ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نسوية، بيروت، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٢٧ الجزيرة مباشر، “مؤتمر لحركة طلعت ربحكم تطالب بحلّ أزمة النفايات”، موقع يوتيوب، متاح على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=KO6YpXRpX7Q> [آخر دخول بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨].

المظاهرات، قالت الناشطات اللواتي قوبلن بأنّ النساء قد مُنحن أدواراً باديةً للعيان لإدامة فكرة أنّ الحملة تشمل النساء. وقد اعتبرت الناشطات هذا الشمول تجميلاً لأنّ النساء نادراً ما كنّ يُمنحن الفرصة للمساهمة في هذه البيانات<sup>٢٨</sup>. فضلًا عن ذلك، وخلال مشاركة النساء في الحملة، قابلن خطاباً أكّد على هشاشتهنّ وضعفهنّ وحاجتهنّ لحماية الرجال لهنّ، ولاسيّما أثناء المواجهات مع قوّات الأمن في الاحتجاجات.

هنالك بنيةٌ تنظيميةٌ أخرى تفحصناها هي نقابة المعلّمين. فعلى الرغم من أنّ النساء يشكّلن ٧٥ بالمئة<sup>٢٩</sup> من بين أعضاء النقابة، فلم تُنتخب سوى امرأة واحدة إلى المجلس التنفيذي<sup>٣٠</sup>. وهذا يكشف الفجوة الواسعة في التمثيل الجندي داخل الاتحاد. على سبيل المثال، تنقر النقابة إلى لوائح وإجراءاتٍ داخليةٍ واضحة؛ والتواصل بين مجلسها التنفيذي ومجالس مكاتب الفروع متوتّر؛ كما أنّ الانتخابات الداخلية استندت أساساً على التحالفات الحزبية والطائفية<sup>٣١</sup>؛ إضافةً إلى تدخّلاتٍ أخرى، ولاسيما من إدارات المدارس. ففي حين أنّ إدارات المدارس لا تشجّع المعلّمين على الانضمام إلى النقابة كيلا يتحرّكوا ضدّها، فإنّ الأحزاب السياسية تسيطر على كيفية تشكيل التحالفات الانتخابية في النقابة<sup>٣٢</sup>، إلى درجة الطلب من المرشّحات الانسحاب إن لزم الأمر<sup>٣٣</sup>.

واجهت المعلّمت تحدّياتٍ ترتبط بالخطاب. فأثناء اجتماعات النقابة، نادراً ما أخذ زملاؤهنّ من الرجال وجهات نظرهنّ واقتراحاتهنّ بالحسبان، وكثيراً ما علّقوا على لباسهنّ أو حديثهنّ.

## “كثيراً ما امتدحنا على أنّ حضورنا ‘يجمل’ الاجتماعات” معلّمة أثناء مقابلة، بيروت، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

لقد عبّرت النساء الناشطات سياسياً في النقابة عن أنّهنّ كثيراً ما يتعرّضن للانتقاد من محيطهنّ، من قبيل أنّ التزامهنّ يصرف انتباههنّ عن واجباتهنّ المنزلية، وكثيراً ما يرغمهنّ الضغط المتزايد الذي يواجهنه إلى الانسحاب من المشاركة السياسية أو البقاء من دون فعّالية في النقابة. وثمة تحدّياتٍ أخرى عبّرن عنها، بما فيها الموازنة بين التزامهنّ وبين أدوارهنّ الرعائية في المنزل؛ والضغط الذي تمارسه إدارات المدارس كيلا ينضممن بنشاطٍ إلى النقابة؛ وافتقارهنّ الشخصي للثقة في النقابة للدفاع عن حقوقهنّ.

أخيراً، خضنا في تفحص الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين دركياً، بوصفه هيئةً غير حكومية. يمكن اعتبار هذا الاتحاد أكثر الهيئات شمولاً لمشاركة المرأة، سواءً خارج المنظمة أم داخلها. وبالفعل، تضمّ المنظمة كثيراً من النساء، كما أنّ رئيستها امرأة. غير أنّ الرجال سيطروا على مجالسها التنفيذية؛ فمن أصل اثني عشر

.....

٢٨ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نسوية وفي مجال حقوق الإنسان، بيروت، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٧.

٢٩ نظراً لنقص الإحصائيات الرسمية من النقابة، قام بتقدير هذه النسبة المئوية جميع الذين أجريت معهم مقابلات والمشاركون في مجموعة المناقشة.

٣٠ يمكن العثور على أسماء أعضاء المجالس التنفيذية المتعاقبة على الموقع الإلكتروني للنقابة: <https://bit.ly/2vJ08c1> [آخر دخول بتاريخ ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨].

٣١ مجموعة مناقشة أقامها فريق البحث مع عددٍ من المعلّمت، بيروت، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨.

٣٢ يميل الأعضاء من ذوي العضوية المزدوجة في النقابة وفي حزب سياسي إلى الالتزام باتباع ترشيح أحزابهم، ما يخدم في نهاية المطاف مصالح الحزب وليس مصالح النقابة.

٣٣ مجموعة مناقشة أقامها فريق البحث مع عددٍ من المعلّمت، بيروت، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨.

عضواً، لم يتجاوز عدد النساء على مرّ السنوات امرأةً أو اثنتين<sup>٣٤</sup>. وقد نسبت الناشطات من الاتّحاد هذا الإقصاء إلى "انعدام الخبرة السياسية" المزعوم لدى النساء، وهي الحجّة التي يقدّمها عادةً الأعضاء الذكور في المجلس<sup>٣٥</sup>. علاوةً على ذلك وعلى الرغم من توسّع الاتّحاد عبر الأراضي اللبنانية وإقامة مكاتب له في الشمال والجنوب، تبقى نشاطاته متمركزةً في بيروت. وهذا الأمر يعرقل مشاركة النساء، بما في ذلك ذوات الدخل المنخفض، من المناطق الهامشية، ويعزلهنّ عن عملية اتّخاذ القرار.

يظهر البحث أنّ النساء والفتيات ذوات الإعاقة يختبرن تمييزاً مزدوجاً. أوّلاً لأنّهنّ نساء، وثانياً لأنّهنّ ذوات إعاقة. ما يؤثّر في رغبتهنّ في المشاركة في الحياة السياسية والعامّة لتجنّب وصمهنّ اجتماعياً<sup>٣٦</sup>. يتجلّى هذا التمييز المزدوج في البيت بخاصّة. وقد شرحت النساء من ذوات الإعاقة كيف يمكن أن يمنعهنّ التحكّم الذي تمارسه عائلاتهنّ/أو شركاؤهن من اتّخاذ قراراتٍ شخصية، ويؤثّر بالتالي في قدرتهنّ على الالتزام سياسياً<sup>٣٧</sup>. يبدو أنّ الدعم العائلي حاضراً وباقٍ طالما أنّ المرأة تقوم بعملٍ مأجورٍ وتستطيع مساعدة عائلتها مالياً، لكنّه يتوقّف عندما تريد المرأة ذات الإعاقة التطوُّع في نشاطاتٍ عامّةٍ أو سياسية. يُنظر إلى هذه النشاطات كمصدرٍ للخطر المحتمل لأنّها تقتضي السفر والخروج من المنزل، ما يجعل المرأة ذات الإعاقة أكثر عُرضةً للتحرش الجنسي.

تشير نتائج البحث الذي أُتخذ في هذه الكيانات الأربع إلى أنّ قضية العنف على أساس النوع الاجتماعي، ولاسيّما التحرش الجنسي، لم تعالج معالجةً كافيةً في الوثائق الداخلية والخطابات العامّة العلنية. على سبيل المثال، تجاهلت حملة "طلعت ربحتكم" حوادث التحرش الجنسي كيلا تتعرّض الحكومة بالسوء لسمعة الحركة. كذلك، لم يضع الاتّحاد اللبناني للأشخاص ذو الإعاقات الجسدية أيّ تدابير أو إجراءاتٍ لمعالجة حوادث التحرش الجنسي تجاه النساء ذوات الإعاقة، على الرغم من أنّهنّ يُعتبّرن من بين أكثر المجموعات تعرّضاً للتحرش الجنسي.

## التوصيات

استناداً إلى التحليل النوعي المتعمّق، بالإضافة إلى مناقشة نتائج البحث مع المشاركين فيه أثناء ورشة عمليّ تشاورية، يقترح موجز السياسات هذا التوصيات التالية لمختلف الفاعلين المعنيين. التوصيات أدناه منمّمة على مستوى السياسات؛ وعلى المستوى المؤسّساتي؛ وعلى المستوى الفردي. غير أنّ موجز السياسات هذا يرغب في التشديد على أنّ اقتراح التوصيات على المستوى الفردي يجب أن يُقرأ ضمن سياق التقييدات المؤسّساتية والسياسية، وكذلك بوصفه دينامياتٍ وتكيّفاً للقوّة تستند إلى النوع الاجتماعي.

## التوصيات على مستوى السياسات

### على المدى القصير، يجب على الحكومة اللبنانية:

- توفير بياناتٍ كميّةٍ ونوعيةٍ محدّثة عن التمييز بين الجنسين ومؤشّراتٍ خاصّةٍ بالنوع الاجتماعي في لبنان، بما فيها بياناتٌ حول النساء في سوق العمل وقطاع التعليم<sup>٣٨</sup>. سوف يوفّر ذلك تدخّلاتٍ أفضل توجيهاً وتأثيراً بتركيزها على التمكين السياسي للنساء.
- إبطال و/أو مراجعة كافّة القوانين التمييزية ضدّ النساء والفتيات، كالقوانين التي تتعلّق بالحوكمة السياسية، ولاسيّما قانون الجمعيات وقانون الانتخابات وقانون العاملين في الخدمة المدنية، وذلك بهدف ضمان أن تكون مراعيةً لمسألة النوع الاجتماعي. كما يجب أن تخضع قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والتي لا تزال تميّز بين النساء والرجال لإصلاحاتٍ صارمة، وكذلك القوانين والقواعد التي تؤثّر في شروط المرأة الاجتماعية. الاقتصادية، كالقوانين التي تستهدف القطاعات غير المشمولة بالضمان كالزراعة وإجازة الأمومة والضمان الصحي وغيرها. علاوةً على ذلك، يجب إصدار قانونٍ يجرّم التحرش الجنسي في الفضاءين الخاصّ والعامّ (كأماكن العمل).
- القيام بالإصلاحات القانونية اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تقديم حصّة نسائية (مؤقتة)، ولاسيّما في الانتخابات المحليّة والبرلمانية ووضع آلياتٍ فعّالة وذات كفاءة لضمان تطبيقها، وكذلك بالتوافق مع المعاهدات الدولية.
- حثّ الأحزاب المستندة إلى الدين على دعم مثل هذه الحصص. سيؤدّي ذلك إلى تحسين صورتها الدولية<sup>٣٩</sup>، وكذلك مكاسبها الانتخابية على المستوى الوطني.
- تقدير وتقييم الأثر المترتّب على البرامج التي وضعتها الحكومة اللبنانية والتي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية (برعاية وزارات الشؤون الاجتماعية والصناعة والعمل)، والنساء (برعاية اللجنة الوطنية للنساء اللبنانيات ووزارة شؤون المرأة)؛
- البدء بإدراج الإجراءات الرامية إلى تعميم المنظور الجندي<sup>٤٠</sup> المستندة إلى الحاجات المنهجية في كافّة المؤسّسات والوكالات الحكومية للمساعدة، في غرس شمولية النوع الاجتماعي عبر مقارنة من القمّة إلى القاعدة.
- تسريع عملية دمج النظام التعليمي في لبنان لضمان الاندماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية، بمن فيهم النساء، ما سيساهم في تمكينهم الشخصي والسياسي على المدى الطويل.

٣٨ إنّ نقص البيانات العامّة المتاحة حول النساء هو عائقٌ أساسيٌّ في عمل الفاعلين الجنديين في لبنان. تعود آخر بياناتٍ رسمية حول التمييز بين الجنسين والمؤشّرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي أصدرتها الإدارة المركزيّة للإحصاء إلى العام ٢٠٠٩.

٣٩ لقد ساعد دعم الأحزاب السياسية في الأردن وتونس ومصر لحقوق المرأة والسماح لها بالترشّح للمناصب الحزبية الداخلية والخارجية على أن يُنظر إليها بوصفها أكثر "اعتدالاً"، وجعلها أسهل انقياداً.

٤٠ من أجل معلوماتٍ عملية ونصائح وأدواتٍ حول تعميم منظور النوع الاجتماعي، انظر: دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني في لبنان من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي، الموقع الإلكتروني، **بوابة المعرفة للمجتمع المدني**، ٢٠١٧، متاح على الرابط: <https://civilsociety-centre.org/resource/>

practical-guide-civil-society-organisations-lebanon-towards-gender-mainstreaming-en-ar [آخر دخول بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨].

٣٤ في انتخابات العام ٢٠١٦ للمجلس التنفيذي فحسب، شجّع الاتّحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً امرأتين شابتين من البقاع على خوض الانتخابات.

٣٥ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطةٍ من الاتّحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً، بيروت، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٣٦ انظر: ديان توب، بينيلوبماكلورغ وباتريسيا فانفليك، "استراتيجيات تدبير وصم النساء ذوات الإعاقة الجسدية: مقاربات متناقضة تتراوح بين التقليل من قيمتهنّ والمطالبة بوضع إعاقة، **ديفيانتي بيوهيفور**، المجلد ٢٥(٢)، ٢٠٠٤، صفحة ١٧٠-١٧١.

٣٧ مجموعة مناقشة أقامها فريق البحث مع عددٍ من عضوات الاتّحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً، بيروت، ١١ آذار/مارس ٢٠١٨.

## على المدى القصير، يجب على المانحين الدوليين:

- الربط بين الدعم التمويلي المستمر وتطبيق تغييرات السياسات والتعديلات القانونية المتعلقة بالعدل والمساواة بين الجنسين.
- دعم الحكومة اللبنانية في إقامة برامج حماية اجتماعية عادلة ومنصفة وشاملة، تأخذ بالحسبان النساء والأقليات (الأشخاص المعوقين حركياً والأقليات الجنسية والعمّال المهاجرين وغيرهم).
- دعم منظمات المجتمع المدني المحليّة في زيادة تمثيل المرأة عبر تمويل برامج تمكين المرأة، ولاسيّما في المناطق اللبنانية المهمّشة؛ دعم البرامج المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى رأسهم النساء والأطفال.
- تقييم تدفّقات التمويل الذي تقدّمه وجدول أعمالها بصورة مستمرة ومدروسة، وكذلك توافقها مع الحاجات على أرض الواقع.

”يرى كثير من الرجال المستنّين ممّن قاتلوا في السابق في الحزب مواقعهم الحالية بوصفها مكافأة على سنوات التزامهم، وهم يشعرون بأن الشابات الأكثر تأهيلاً لهم تهدّدهم“.  
ممثلة عن القوّات اللبنانية في الاجتماع التشاوري، بيروت، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

## على المدى القصير، يجب على الأحزاب السياسية:

- إتاحة بياناتٍ كميّة ونوعية محدّثة حول التمييز بين الجنسين في عضوية الحزب.
- وضع سياسات وإجراءاتٍ داخلية للتبليغ عن التحرش والإساءة الجنسيين والتحقيق فيهما ومعالجتهما، ولخلق فضاءٍ آمنٍ للنساء داخل الحزب.
- تعميم منظور النوع الاجتماعي<sup>٤١</sup> داخلياً، ولاسيّما عبر وضع حصّة للمرأة لتعزيز تمثيلها ومساعدتها في مراكمة الخبرة المطلوبة للمناصب البلدية والبرلمانية. كما يمكن أن يتم ذلك عبر توسيع فرص المرأة في شغل مناصب قاعدية للمساعدة في كسر الحواجز المجتمعية حول السياسة بوصفها ”عالمًا للرجال“، وذلك عبر تخصيص حصصٍ مؤقتة لمثل هذه المناصب. ثمة مثال آخر على تعميم منظور النوع الاجتماعي ومراعاته، وهو وضع جدولٍ زمنيٍّ للنشاطات والاجتماعات والمناسبات في أوقاتٍ تناسب الرجال والنساء معاً، لتسهيل حضور النساء ومشاركتهن.
- توعية أعضاء هذه الأحزاب بالمقاربات والمبادئ المستندة إلى حقوق الإنسان، وكذلك على تعميم منظور النوع الاجتماعي<sup>٤٢</sup>.
- إشراك الرجال، ولاسيّما من الأجيال الأكبر سنّاً، في قضايا تتعلّق بحقوق المرأة وكذلك بمشاركتها السياسية.
- تعزيز مشاركة الشباب في سياسة الحزب عبر إقامة ترتيبات وآلياتٍ لاتخاذ القرار تكون أكثر شمولاً لهم.

٤١ انظر: مركز دعم لبنان، بوابة المعرفة بالمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٧.

٤٢ المصدر السابق.

التعاون مع المنظّمات النسوية، وكذلك الأحزاب السياسية الأخرى، في مجال المطالب والأولويات النسوية الواسعة بعيداً عن الخطوط والانتماءات المذهبية.

”تتعرّ هياتٌ شعبيةٌ كثيرةٌ بقضية التحرش الجنسي وتتفكك بعد حصول مثل هذه الحوادث. يجب عدم التعامل مع هذا الأمر بطريقة غير رسمية، بل معالجته على المستوى الهيكلي“.  
مشاركة نسوية في الاجتماع التشاوري، بيروت، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

## على المدى القصير، يجب على منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية:

- إتاحة بياناتٍ كميّة ونوعية محدّثة عن التمييز بين الجنسين بين الأعضاء والعاملين.
- تعميم منظور النوع الاجتماعي<sup>٤٣</sup> وإعادة النظر في بنية الحملة الأفقية وتقييمها. يمكن فعل ذلك عبر إعداد الأدوار والتكليفات، وكذلك عبر آليات التحقق والتوازنات، وذلك لضمان إنجاز أهداف هذه البنى في المساواة والمشاركة. يجب أن يتم ذلك بخاصّة عبر تبني قواعد سلوكية (حتى في البنى غير الرسمية) تضمن معالجة قضايا المرأة بخاصّة في استراتيجياتها ووضع برامجها ومشاريعها، سواءً على نحوٍ شامل أم بطريقة أكثر استهدافاً. كذلك، ينبغي إتاحة إجراءاتٍ وترتيباتٍ تحمي المرأة من العنف الجنسي، ولاسيّما أثناء مشاركتها في النشاطات في الشارع، وخلق قنوات دعمٍ للناجيات.
- توعية أعضائها وقواعدها بالمقاربات والمبادئ المستندة إلى حقوق الإنسان، وكذلك تعميم منظور النوع الاجتماعي.
- تبني مقاربةٍ تستند إلى حقوق الإنسان عبر بنيتها واستراتيجيتها ووضع برامجها ومشاريعها وتواصلها، وكذلك مع جمهورها والمستفيدين منها. يمكن فعل ذلك عبر تبني حصصٍ نسبيةٍ تضمن المشاركة العادلة للجميع، بمن فيهم النساء والأقليات الأخرى.
- إلغاء المركزية عن النشاطات وتفضيل حضور الأعضاء من المناطق المهمّشة لضمان إشراك كافة الأعضاء.
- الاعتراف بالتمييز المزدوج الذي تعرّض له النساء ذوات الإعاقة الجسدية ومعالجته، وإدماجهنّ في برامجها وخططها واستراتيجياتها.
- التعاون مع حركاتٍ اجتماعيةٍ واتحاداتٍ وأحزابٍ سياسيةٍ أوسع لتحسين الشروط البيئية لمشاركة النساء السياسية، بما في ذلك منحهنّ وصولاً مفتوحاً للأدوار القيادية.

## على المدى القصير، يجب على النقابات:

- إتاحة بياناتٍ كميّة ونوعية محدّثة عن التمييز بين الجنسين بين أعضاء النقابة.
- وضع وتبني هيكلية تنظيمية داخلية فيها أدوارٌ ومسؤولياتٌ وواجباتٌ واضحة. تحتاج هذه الهيكلية إلى أن تكون مراعيةً للنوع الاجتماعي بحيث تضمن منح النساء فرصاً متساوية في القيادة، وكذلك تبني حصّة جنديرية واضحة.

٤٣ المصدر السابق.

- إعادة تحديد العلاقة بين المجلس التنفيذي للنقابة وفروعها لضمان حقوق التصويت لأعضاء مختلف الفروع وضمان التمثيل العادل وتجنّب تمرّك السلطة.
- تعميم منظور النوع الاجتماعي<sup>٤٤</sup> عبر وضع سياسات وإجراءاتٍ كفيلةٍ بمعالجة التحيّز الجنسي والتحرّش الجنسي والإساءة ضمن النقابة.
- تفعيل دور النقابة في معالجة المطالب الأوسع - الاقتصادية وغيرها من المطالب - للمعلّمين، ولاسيّما المعلّمت.
- ضمان إدراج المطالب الخاصّة بالنساء في جدول أعمال النقابة، وكذلك في استراتيجيتها ونشاطاتها في الضغط (الأجر المتساوي، إجازة الأمومة، الحماية الاجتماعية، الحماية من الصرف التعسّفي، ساعات العمل بشكلٍ مخالفٍ للقانون، التمييز في المستحقّات المالية، رعاية الأطفال، الأجور المتدنيّة، الصرف من العمل في حالة الحمل، مخالفة القانون في ما يتعلّق بإجازة الأمومة (بعض المدارس لا تعطي المعلّمة أكثر من ١٥ يوم إجازة)، التمييز ضدّ النساء في ما يتعلّق بضمان الزوج أو الأولاد، التمييز في ما يتعلّق بالتنزيل الضرائبي، الحصول على تعويض التقاعد من صندوق التعويضات وإلزام أن تكون المعلّمة متزوّجة، عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي والصّحي، وغيرها من القضايا).
- تأسيس وحدةٍ أو طلبة اتصالٍ تعالج بفعالية الانتهاكات التي تستهدف النساء في المدارس.
- الانخراط في التجارب النقابية الحديثة غير المتحرّبة والبناء على الدروس المستفادة من مثل هذه التجارب.
- الوصول إلى جمهورٍ أوسع لتوسيع قاعدة العضوية وتفعيل الأعضاء الحاليين عبر التعاون معهم خارج إطار المواسم الانتخابية.
- تفعيل دور فروع النقابة ومدخلاتها في المناطق اللبنانية لضمان مشاركةٍ أكبر من المناطق المحيطة.
- تسوية وضع الأعضاء من ذوي العضوية المزدوجة في النقابة وفي حزبٍ سياسي، وذلك لضمان عدم تغلّب المصالح الحزبية على مصالح النقابة.

”نحن نحتاج إلى مأسسة النوايا ‘الحسنة’، لأنّ الحلول لا يمكن أن تكون فردية“.

ممثلة عن منظمة مجتمع مدني محلية في الاجتماع التشاوري، بيروت، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

## توصيات على المستوى الفردي

على المدى القصير، يجب على المرأة في لبنان:

- السعي للحصول على دعمٍ نفسي عندما تتعرّض لأشكالٍ من العنف والتحرّش الجنسيين.
- التبليغ عن حوادث التحرش الجنسي التي تتعرّض لها في مكان العمل والفضاءات الخاصّة، وكذلك في الفضاءات العامّة عبر الآليات المتاحة (المنظّمات غير الحكومية التي تقدّم الدعم القانوني والمأوى، ومراكز الاستماع والاستشارة التابعة للمنظّمات غير الحكومية، وخطوط الطوارئ التطوّعية، وكذلك القنوات القانونية عندما يكون ذلك ممكناً، وما إلى ذلك).

